

بلاغ صحفي

اجتماع مجلس بنك المغرب

الرباط في 17 دجنبر 2019

1. عقد مجلس بنك المغرب، يوم الثلاثاء 17 دجنبر، اجتماعه الفصلي الأخير برسم سنة 2019.
2. خلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس التطورات الأخيرة التي ميزت الظرفية الاقتصادية وكذا التوقعات الماكرو اقتصادية التي أعدها البنك للفصول الثمانية المقبلة.
3. بناء على هذه التقييمات، لاسيما تلك الخاصة بالتوقعات على المدى المتوسط للتضخم والنمو والحسابات الخارجية والأوضاع النقدية والمالية العمومية، اعتبر المجلس أن المستوى الحالي لسعر الفائدة الرئيسي المحدد في 2,25% لا يزال ملائماً وقرر إبقائه دون تغيير. كما صادق المجلس على التدابير الخاصة التي سيتخذها البنك في إطار برنامج دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة.
4. وسجل المجلس أن نسبة التضخم، التي بلغت 1,9% سنة 2018، قد عرفت تباطؤاً قويا خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2019، ارتباطاً على الخصوص بتراجع أسعار المواد الغذائية. وفي مجمل السنة، يُرتقب أن تبلغ هذه النسبة ما متوسطه 0,3%، لتتسارع إلى 1,1% في 2020 و 1,4% في 2021. أما التضخم الأساسي، الذي يعكس التوجه الرئيسي للأسعار، فمن المنتظر أن يتباطأ إلى 0,6% هذه السنة ويرتفع إلى 1,3% سنة 2020 ثم 1,9% سنة 2021، في ظل التأثير المزدوج الناتج عن التحسن المرتقب للطلب الداخلي والتلاشي المتوقع لارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

5. على الصعيد الدولي، لا يزال استمرار الخلافات التجارية والضغوط السياسية والجيوسياسية يلقي بثقله على الاقتصاد العالمي، إذ من المرتقب أن يسجل هذا الأخير، خلال هذه السنة، أدنى نسبة نمو له منذ سنة 2009، قبل أن يبدأ بالتحسن بشكل طفيف انطلاقاً من سنة 2020. ففي البلدان المتقدمة الرئيسية، من المتوقع أن يتباطأ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 2,3% سنة 2019 ثم 1,7% سنة 2020، ثم ينتعش سنة 2021 ليصل إلى 2,3%، مدعوماً بالأوضاع النقدية التيسيرية. وفي منطقة الأورو، من المنتظر أن تصل نسبة النمو سنة 2019 إلى مستوى معتدل بواقع 1,2%، وأن تعود تدريجياً لتتجاوز 1,4% سنة 2020 و1,8% سنة 2021، مستفيدة من الانتعاش المرتقب للطلب الخارجي ومن شروط التمويل الملائمة. وفي سوق الشغل، يتوقع أن تبقى البطالة في مستويات منخفضة في الولايات المتحدة الأمريكية وأن تستمر في التراجع بمنطقة الأورو. أما في الاقتصادات الصاعدة الرئيسية، فمن المنتظر أن يسجل النمو تباطؤاً واضحاً في الصين، متأثراً بضعف الطلب الداخلي وبالضغوط التجارية، ليصل إلى 6,1% سنة 2019، كما يرتقب أن يظل قريباً من هذا المستوى خلال السنتين القادمتين. وبالمثل، ينتظر أن تتراجع وتيرة النشاط الاقتصادي في الهند، ارتباطاً على الخصوص بالصعوبات التي يشهدها القطاع المالي والشكوك التي تحيط بتنظيم الشركات، لتصل إلى 5,3% خلال هذه السنة، قبل أن تتسارع لتفوق 7% بفضل التدابير المتخذة على مستوى الميزانية والسياسة النقدية.

6. في أسواق السلع الأساسية، يظل توجه أسعار النفط رهيناً بالأساس بالمخاوف المرتبطة بضعف الطلب العالمي. ففيما يتعلق بسعر البرنت على الخصوص، يتوقع أن ينهي السنة بانخفاض بنسبة 10,4% ليصل إلى 63,7 دولار أمريكي للبرميل في المتوسط وأن يستقر في مستوى يفوق 60 دولاراً بقليل خلال السنتين القادمتين. وبالنسبة للفوسفات ومشتقاته، ارتفع سعر الخام بنسبة 2,9% إلى 89,4 دولار للطن في المتوسط خلال الأحد عشر شهراً الأولى من السنة. بالمقابل، تراجعت أسعار مشتقات الفوسفات حيث بلغت 312,6 دولار للطن بالنسبة للفوسفات ثنائي الأمونيوم، و299,3 دولار للطن

بالنسبة للفوسفات الثلاثي الممتاز، أي بانخفاض بنسبة 20,6% و 13,2% على التوالي. وخلال السنتين القادمتين، يتوقع تسجيل ارتفاعات طفيفة على إثر التحسن المعتدل المرتقب على مستوى الطلب وكذا بفعل تراجع العرض، لا سيما من الصين.

7. في ظل هذه الظروف، عرفت الضغوط التضخمية انخفاضا في المجمل. بذلك، ينتظر أن يتباطأ التضخم في منطقة الأورو من 1,8% سنة 2018 إلى 1,2% في 2019، وأن يظل متوسطه السنوي أدنى من الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي للسنتين المقبلتين. أما في الولايات المتحدة، فيتوقع أيضا تباطؤ التضخم هذه السنة ليصل إلى 1,8% مقابل 2,4%، قبل أن يقترب من هدف الاحتياطي الفدرالي على المدى المتوسط.

8. وفيما يتعلق بقرارات السياسة النقدية المتخذة في الآونة الأخيرة من لدن البنوك المركزية لأبرز الاقتصادات المتقدمة، قرر الاحتياطي الفدرالي، خلال اجتماعه المنعقد يومي 10 و 11 من الشهر الجاري، الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في (1,5% - 1,75%). بدوره، حافظ البنك المركزي الأوروبي في اجتماعه المنعقد في 12 من هذا الشهر على أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير. كما أشار إلى عزمه مواصلة برنامج شراء الأصول، الذي تم استئنافه مطلع الشهر الماضي، طالما كان ذلك ضروريا، مذكرا في هذا الصدد بأنه سيستمر في إعادة استثمار كافة الاستردادات برسم رأسمال السندات المستحقة التي تم اقتناؤها في إطار هذا البرنامج، وذلك لفترة طويلة بعد البدء في رفع نسب فائدته.

9. على الصعيد الوطني، تشير المعطيات الخاصة بالفصل الثاني من سنة 2019 إلى تباطؤ النمو الاقتصادي على أساس سنوي، بشكل طفيف، ليبلغ 2,5%، بفعل انخفاض القيمة المضافة الفلاحية والنمو المعتدل، وإن في تحسُّن، للقطاعات غير الفلاحية. وبالنسبة لمجمل سنة 2019، يتوقع بنك المغرب أن تصل نسبة النمو إلى 2,6% مقابل 3% في 2018، مع تراجع القيمة المضافة للقطاع

الفلاحي بنسبة 4%، بعد ارتفاعها بنفس الوتيرة سنة من قبل، وارتفاعها بنسبة 3,3%، بعد 2,6%، في القطاعات غير الفلاحية. وستواصل هذه الأخيرة نموها على المدى المتوسط بنسبة تصل إلى 3,5% في 2020 و3,7% في 2021. أما في للقطاع الفلاحي، واستنادا إلى فرضيات تحقيق إنتاج سنوي من الحبوب يبلغ 80 مليون قنطار ومواصلة نفس وتيرة أداء الإنتاجات الأخرى، يرتقب أن ترتفع القيمة المضافة بنسبة 6,2% في 2020 و3% في 2021. وإجمالا، يتوقع بنك المغرب تسارع النمو إلى 3,8% في 2020 و3,7% في 2021.

10. في سوق الشغل، سجل الاقتصاد الوطني إحداث 143 ألف منصب شغل صافٍ ما بين الفصل الثالث من 2018 ونفس الفصل من 2019، مقابل 201 ألف منصب سنة من قبل. ويعزى هذا الأداء إلى ارتفاع عدد المناصب غير الفلاحية إلى 347 ألف منصب، أغلبها في قطاع الخدمات، فيما سجل القطاع الفلاحي فقدان 204 ألف منصب. وأخذا بعين الاعتبار دخول 186 ألف باحث جديد عن العمل لسوق الشغل، بقي معدل النشاط شبه مستقر في 44,9%، فيما انتقلت نسبة البطالة من 9,3% إلى 9,4%.

11. على مستوى الحسابات الخارجية، تشير المعطيات المحصورة في نهاية أكتوبر إلى تباطؤ وتيرة نمو صادرات السلع إلى 3,1%، ما يعكس بدرجة كبيرة تباطؤ وتيرة نمو مبيعات قطاع السيارات والفسفاط ومشتقاته. بموازاة ذلك، تراجع نمو الواردات إلى 3,1%، مع تدني الفاتورة الطاقية بشكل خاص بنسبة 6,6%. وبالنسبة لباقي العمليات الجارية الرئيسية، فقد نمت مداخيل الأسفار بنسبة 6,1%، بينما تراجعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بمقدار طفيف بلغ 0,6%. وأخذا بالاعتبار هذه التطورات، ومع فرضية تحصيل مبلغ 2 مليار درهم يرسم هبات بلدان مجلس التعاون الخليجي في 2019، يتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجاري من 5,5% سنة 2018 إلى 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وعلى المدى المتوسط، من المنتظر أن يواصل هذا العجز تراجع له ليصل إلى 3,7% من الناتج الداخلي

الإجمالي في 2020 وإلى 2,9% في 2021. من جهة أخرى، يُتوقع أن تستعيد الصادرات حيويتها، مدفوعة على الخصوص بانتعاش مبيعات قطاع السيارات، تبعاً لمخطط إنتاج مصنع PSA المُعلن عنه، كما يرتقب أن تتسارع الواردات مع تراجع حدة انخفاض الفاتورة الطاقية في 2020، وارتفاعها في 2021. ومن المرجح أن يتعزز ارتفاع مداخيل الأسفار وأن تنتعش تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بشكل تدريجي. وعلى صعيد العمليات المالية، يتوقع أن تظل المداخيل السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مستوى يناهز 3,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. في هذه الظروف، ومع اعتماد فرضية لجوء الخزينة إلى الاقتراض من السوق الدولية من جديد، بعد عملية الاقتراض التي أنجزت في نونبر الأخير، وتحصيل مبلغ 1,8 مليار درهم في 2020 برسم مداخيل هبات مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن تصل الاحتياطات الدولية الصافية إلى 240,7 مليار درهم بنهاية 2019 وأن تتزايد تدريجياً لتبلغ 242,7 مليار في 2020 ثم 248,2 مليار مع نهاية 2021. بذلك، من المرتقب أن تواصل هذه الاحتياطات تغطية ما يعادل 5 أشهر من واردات السلع والخدمات.

12. وفيما يخص الأوضاع النقدية، من المرجح أن يسجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي هذه السنة ارتفاعاً قدره 1,2%، وأن يظل شبه مستقر على المدى المتوسط، ارتباطاً بالاعتدال المرتقب في ارتفاع الدرهم بالقيمة الاسمية. أما أسعار الفائدة على القروض، وبعد عدة انخفاضات متتالية، فقد ارتفعت في الفصل الثالث من سنة 2019 بمقدار 11 نقطة أساس، مما يعكس بالأساس تصاعد أسعار الفائدة المُطبَّقة على القروض العقارية. في هذا السياق، واصلت القروض البنكية المُقدَّمة للقطاع غير المالي تحسنها، مدعومة بالقروض الموجهة للمقاولات الخاصة. ومن المتوقع أن تُنهي السنة بارتفاع قدره 4% وأن تواصل تطورها بنسب نمو قدرها 4,7% في 2020 و5% في 2021.

13. على صعيد المالية العمومية، أفرز تنفيذ الميزانية، دون احتساب مداخيل الخوصصة، بنهاية نونبر، عجزاً بمبلغ 44 مليار درهم، متفاقماً بمقدار 2,9 مليار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018. وارتفعت

النفقات الإجمالية بنسبة 4,7%، نتيجة بالأساس لتزايد النفقات المسجلة برسم السلع والخدمات والاستثمار. في المقابل، تنامت المداخل العادية باستثناء تلك المتأتية من الخوصصة بنسبة 4,3%، مدفوعة أساسا بارتفاع المداخل الضريبية بنسبة 2,5% والمداخل غير الضريبية بمقدار 28,2%، خاصة مع تحصيل مبلغ 1,2 مليار درهم من هبات مجلس التعاون الخليجي. وفي ظل هذه الظروف، وأخذا بالاعتبار عمليات التمويل الخاصة، من المتوقع أن يصل عجز الميزانية دون احتساب الخوصصة إلى 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2019 بعد 3,7% في 2018. وعلى المدى المتوسط، وبناء على المعطيات الخاصة بقانون المالية لسنة 2020، ومع افتراض استمرار جهود تعبئة المداخل والتحكم في النفقات، من المتوقع أن تُستأنف عملية تعزيز الميزانية وأن يناهز العجز دون احتساب الخوصصة 3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2020 و3,5% في 2021.

14. وأخيرا، حدد المجلس تواريخ اجتماعاته لسنة 2020 في 17 مارس، و16 يونيو، و22 شتبر و15

دجنبر.